بتاريخ: 23 فبراير 2022 العدد: 667 المصدر: أموال الغد (١٦-٢-٢٠٢٢)

اتحاد بنوك مصر: قرار البنك المركزي يهدف للارتقاء بمستوى البضائع الواردة وحماية صحة وأموال المواطنين

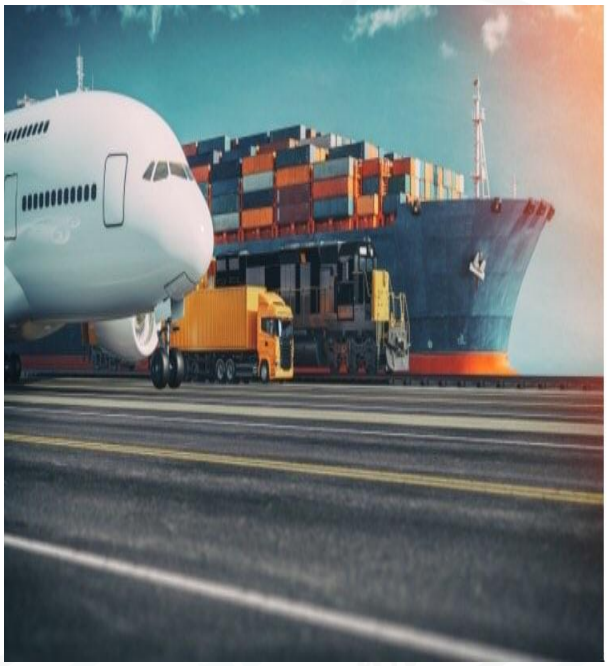

أصدر اتحاد بنوك مصر بيانا اليوم يؤكد فيه أن قرار البنك المركزي هو إجراء تنظيمي مصرفي صدر اتساقا مع قرارات مجلس الوزراء الأخيرة بشأن حوكمة الاجراءات الاستيرادية واستكمالا لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات.

وأضاف اتحاد البنوك أن القرار بهدف الارتقاء بمستوى البضائع الواردة من الخارج لحماية صحة وأموال المواطنين وحوكمة منظومة التجارة الخارجية وحماية الصناعة الوطنية والحفاظ على موارد الدولة السيادية.

رابط الخبر

الرأي

استمرارا لتداعيات قرار البنك المركزي الخاص بإلغاء مستندات التحصيل واستبدالها بالاعتمادات المستندية، وباعتباره الخبر الاقتصادي الأكثر أهمية حاليا والذي تسبب في حالة من اللغط والاضطراب في السوق المحلي، يستكمل المركز تعليقه السابق على القرار من خلال النقاط التالية:

- عملية صنع القرار: **غموض موقف وزارة التجارة والصناعة من القرار رغم أنه في صميم اختصاصها، وتقديم اتحاد الصناعات والاتحاد العام للغرف التجارية مذكرة للعرض على مجلس الوزراء تفيد تضررهم من القرار يؤكد أن القرار تم في ظل غياب طرف أصيل من أطرافه،** وهو ضد أبسط قواعد الحوكمة ويشير لخلل هيكلي في صنع السياسات الاقتصادية له تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار في مصر؛ خاصة وأن **سلامة ووضح الأسس التي يتم على أساسها تصميم السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى استقرارها تعد شروط مسبقة لأي استثمار.**

- التسهيلات الإجرائية لتنفيذ القرار: مبادرة العديد من البنوك بالإعلان عن تفاصيل تتعلق بالإجراءات مثل الرسوم الخاصة بفتح الاعتماد المستندي، وجهودها لتقليل مدة إصدار الاعتماد كان ينبغي أن تأتي في صميم إعلان القرار وإجراءاته التنفيذية، وهذا غير كافٍ، خاصة وأن **التسهيلات الإجرائية لم تتطرق لخفض نسب التغطية في الاعتمادات المستندية عن ١٠٠% من قيمة الشحنة المودعة مسبقا وهي نقطة جوهرية** وسبب رئيسي لرفض مجتمع الأعمال للقرار.

- الأهداف المعلنة وراء القرار: تم طرح ثلاثة أهداف وراء القرار في مقدمتها **دعم الصناعة الوطنية، وقد قدم ممثلو المنتجين والمصدرين قبل المستوردين حججا قوية تؤكد ضخامة الضرر من القرار بل وتعارضه مع الأهداف المعلنة وهذا يتطلب ردا تفصيليا، وفي حالة عدم الرد يكون الأجدى إلغاء القرار.** ومن النقاط التي تستحق الرد:

  - حرمان المستوردين من التسهيلات التي يعطيها المصدر الأجنبي للمستورد المصري بالاتفاق وبناء على الثقة ما بين الطرفين ومنها السداد بالأجل، أي سداد قيمة الشحنة على أكثر من دفعة؛ وضياع فرصة

التعويض على المستورد في حالة وجود بضائع تالفة أو مخالفة للمتفق عليه، أو الإخلال بأي من بنود التعاقد من قبل المصدر الأجنبي .

- ارتفاع الأسعار نتيجة تأزم مشاكل سلاسل الإمداد بعد القرار واقتصار القدرة الاستيرادية على الموردين ذوي الجدارة الائتمانية المرتفعة، مما يؤدي إلى مزيد من الاحتكار في الاستيراد كما أن إتاحة الائتمان أمام القطاع الخاص لتدبير موارد نقدية تغطي كامل قيمة الاعتمادات يحمل المنتجين تكاليف إضافية ستنعكس في النهاية في صورة مزيد من الارتفاع في أسعار السلع وهو ما قد بدأ يحدث بالفعل .

- توقف المستوردين عن تقديم تسهيلات سداد للمصانع الصغيرة ومتناهية الصغر مقابل توريد الخامات والمستلزمات الإنتاجية لهم نظرا لاضطرار المستوردين تمويل كامل التكلفة مسبقا.

- لم يراعِ القرار الواردات المصرية من خلال التجارة عبر الحدود وخاصة الدول الإفريقية والتي تتم تسويتها بشكل نقدي وكذلك مستلزمات الملابس الجاهزة التي تأتي في ظل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة .

- كذلك لم يدرج القرار ضمن السلع المستثناة مستلزمات التغليف بمختلف أنواعها ولا المواد الفعالة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الخاصة بأجهزة التحاليل ومدخلات الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية.

- استثناء الشركات الأجنبية وفروعها تمييز واضح ضد المنتج المحلي يخفض من تنافسية المنتج المصري.

- أما الهدفين الأخيريين فيتضمنا الارتقاء بمستوى البضائع الواردة، وزيادة الموارد السيادية للدولة، وبالنسبة للنقطة الأولي **فالبنك ليس جهة فحص للتأكد من سلامة البضائع الواردة وإنما يقتصر دوره على التأكد من صحة وسلامة وتطابق المستندات فقط** وهو ما كان يتم بالفعل، أما كون القرار سيؤدي لزيادة موارد الدولة فمن المعروف أن **زيادة التقييد تؤدي إلى زيادة**

التهريب وانخفاض حجم الواردات الرسمية وبالتالي تقل الإيرادات، بل سيكون المجال مفتوحا أمام ظواهر أخرى ضارة كغسيل الأموال في تمويل التجارة على سبيل المثال .

- **إيداع كامل قيمة الشحنة يضغط على الشركات في وقت تعاني فيه بالفعل من انخفاض السيولة نتيجة الركود وتبعات الجائحة، كما يضغط على الدولار ويرفع سعره وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي والضغط على موازنة الدولة.**

- التعليقات التي حاولت الربط بين قرار البنك المركزي واتجاه الفيدرالي الأمريكي لرفع أسعار الفائدة لكبح التضخم تعكس تجاهل لحقيقة **التحدي الذي تواجهه الحكومة في الاعتماد على آلية غير مستدامة لتمويل العجز من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية في أدوات الدين**، والذي نوه عنه المركز في وقت سابق[1]، **ولن يوقف قرار البنك المركزي هروب هذه الأموال، والأجدى لمواجهة هذا التحدي هو اتخاذ مزيد من إجراءات دعم الإنتاج والتصدير**، وأول هذه الإجراءات مشاركة المنتجين والمصدرين الحقيقية في صنع السياسات الاقتصادية، ثم إجراءات عملية لإزالة المعوقات التي يواجهونها، والتي يتم رصدها دوريا في بارومتر الأعمال[2].

- وأخيرا، **من الضروري إجراء تقييم موضوعي لما تم اتخاذه من إجراءات لدعم الصناعة الوطنية، وعلى رأسها مبادرات البنك المركزي، من خلال إتاحة المعلومات التفصيلية عن المستفيدين من هذه المبادرات على مستوى القطاعات الاقتصادية والأحجام المختلفة من المنشآت؛ وكذلك الإفصاح وبشفافية عن نتائج هذا التقييم** قبل الحديث عن أي إجراءات جديدة لدعم الصناعة الوطنية وتعميق التصنيع المحلي.

[1] https://www.eces.org.eg/PublicationsDetails
[2] https://www.eces.org.eg/PublicationsDetails

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES ٢٠٢٢ المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.